الوضع الصحيح
للاصلاح الاجتماعى فى مصر

للأستاذ محمد عبد الرحيم عنبر

اطلعت باهتمام على المناقشات المختلفة العنيفة التى دارت رحاها فى الصحف ، وبخاصة مجلة « الرسالة » الغراء ، حول الإصلاح الاجتماعى فى مصر والوضع الصحيح له . ولست أبالغ إذا قلت إن معظم الكتاب النابهين الذين أداروا تلك المناقشات — مع احترامى الشديد لهم ، وتقديرى العميق لنبل مشاعرهم وسمو أهدافهم — كانوا ينظرون إلى مشاكلنا الاجتماعية من زواياها الأدبية والوجدانية والمثالية الخالصة ، مما يجعل كلامهم وأفكارهم أدنى إلى الفلسفة والأدب منه إلى الاجتماع أو « الطب الاجتماعى » . وفى اعتقادى أن تناول المشاكل الاجتماعية بهذه الطريقة غير موصّل حتماً إلى الغرض المطلوب ، وهو تبرئة المجتمع المريض من علله وأسقامه . بل لست أبالغ — أيضاً — إذا قررت أن تلك الطريقة تبلبل أفكار الشعب ، وتشوّش أمانيه ، وتهيّج خواطره ، لأنها لا تضع أصبعها على مكمن الداء الحقيق ولا تصف الدواء . وما سمعنا يوماً ، ولا أظننا سنسمع أن مريضاً — وللمعضلات الاجتماعية أمراض نفسية حقيقية — شفى بقصيدة عصماء ، أو بمقال بليغ !

وبهذه المناسبة أذكر أن « الطب الاجتماعى » فن حديث له أصول وقواعد ودراسات فنية منظمة كسائر الفنون

ومشاكلنا الاجتماعية قديمة ومعقدة إلى حد محزن . ويخطىء الذين يظنون أن « الفقر » وحده هو أساس كل هذه المشاكل فيخصّونه بالمقالات الطويلة المسهبة ، والأبحاث المستفيضة الدسمة ؛ فالفقر نتيجة لعلل اجتماعية أخرى وليس سبباً . وعليه يجب أن نوجّه أنظارنا وجهودنا إلى جذور هذه المعضلة الاجتماعية لا أن نكتفى بقصقصة أطرافها ، وتشذيب حوافها المدببة . وقبل إن مشاكلنا الاجتماعية الكبيرة تكوّن مثلثاً متساوى الأضلاع ، مؤلفاً من : الفقر ، والجهل ، والمرض . وتفاعل هذه المشاكل الثلاث الحية ينتج عصير الشقاء الذى تتجرعه الأغلبية الساحقة من سكان هذه البلاد . وفى يقينى أن مشاكلنا الحقيقية أربع وليست ثلاثاً ، إذ يجب أن تضاف إليها مشكلة الانحلال الخلقى المتفاقمة يوماً بعد يوم . فإذا نظرنا إلى هذه المشاكل الاجتماعية الأربع مجتمعة كنا أقرب إلى الصواب

وإذا كنت قد ذكرت أن الفقر نتيجة لا سبباً فهو ليس كذلك فى كل الأحوال ؛ فكما أن الجهل يورث الفقر والمرض ، فإن الفقر يمنع التعلم والصحة . ولهذا يجمل بنا أن نقول إن تلك المشاكل متفاعلة تفاعلاً مستمراً كالمواد الكيميائية ، وليست قريبة من بعضها فحسب

* * *

ولنتحدث الآن بإيجاز عن صلة بعض هذه المشاكل ببعض ، ونبين مدى تفاعلها المستمر الفوار

الفقر

جاء فى الإحصائيات الرسمية لسنة ١٩٣٨ أن عدد ملّاك الأراضى الزراعية من المصريين هو ٢٫٤٣٨٫٣٠٣ شخصاً يملكون ٤٠٣٫٥٣٤ فداناً بالتفصيل الآتى :

١ — ١٫٦٧٣٫٥٧٦ شخصاً يملك كل منهم فداناً فأقل . ويبلغ مجموع المساحات التى يملكونها ٦٨٨٫٦٠٠ فداناً

٢ — ٥٦٤٫٧٠٠ شخصاً يملك الواحد منهم من فدان إلى خمسة . ويبلغ مجموع المساحات التى يملكونها ١٫١٤٨٫٠١٩ فداناً

٣ — ٨٤٫٦١٧ شخصاً يملك كل منهم خمسة فدادين إلى عشرة أفدنة . ويملكون جميعاً ٥٦١٫٣٤٨ فداناً

٤ — ٦١٫٤٤٢ شخصاً يملك الواحد منهم من عشرة فدادين إلى خمسين . ويملكون جميعاً ١٫١٨٥٫٣٦٢ فداناً

٥ — وكبار الملاك ، وهم من يملكون أكثر من خمسين فداناً ، وعددهم لا يتجاوز ١٢٫٤٢٠ شخصاً يبلغ مجموع المساحات التي يملكونها ٢٫٢٥٣٫٨٥٣ فداناً !!

وإذا تدبرنا هذه الأرقام وجدنا :

أولاً : أن صغار الملاك ونسبتهم العددية ٩٣٫٥٪ يملكون ١٨ ٪ فقط من الأراضي المزروعة في مصر

ثانياً : إن كبار الملاك ونسبتهم العددية ½ ٪ يملكون حوالى ٤٥ ٪ منها

ولا نظن أن بلداً من بلاد العالم المتمدين اختل فيه توازن الملكية إلى هذا الحد !

ولو أردنا معرفة نوع الأعمال والحرف التي يزاولها مواطنونا المساكين المحرومون من نعمة « الطين » ، وعددهم حوالى الـ ١٣ مليوناً من الأنفس فلنعلم أن ٣٫٥٢٤٫٠٩٠ يشتغلون أجراء في أراضي كبار الملاك (أي عبيداً وأرقاء !) . وهناك ٥٦٩٠٠٠ شخص في حرف غير منتجة

ومن المعلوم أن العامل الزراعي الذي لا يتجاوز متوسط أجره اليومي الثلاثة قروش ، له أسرة تتألف من زوج وأولاد . وقد تضم عدا هؤلاء زوجة أخرى ، أو أباً ، أو أماً ، أو أختاً صغيرة ، أو أرملاً ... أو أولئك جميعاً ! !

ويخطئ من يعتقدون أن أغنياءنا الذين نشكو مرّ الشكوى من تضخم ثرواتهم على حساب الفلاح المسكين ... ينتجون في البلاد من الرخاء ما يساوي هذا الاختلال الاقتصادي ، والجرم الاجتماعي ، فإن هؤلاء الأثرياء قد كفر معظمهم بنعمة الله فغرقوا في بحر من الترف والميوعة والتبذل والسفه ليس له من قرار ، حتى أوسعوا أملاكهم ديوناً ورهوناً ، وسلّطوا عليها بنوكاً أجنبية لا ترحم

ومصر لم تستفد كثيراً من النهضة الصناعية التي قامت بين ربوعها . فهذه الشركات الأجنبية المتبثة في طول البلاد وعرضها تحتكر مرافقنا العامة التي هي شرايين الحياة ، احتكاراً قانونياً أو فعلياً . فقد بلغت رءوس أموال الشركات الموجودة في مصر حوالى ٨٨ مليوناً من الجنيهات ليس فيها أكثر من خمسة ملايين لمصريين حقيقيين ! !

وليس من المنتظر أن تتحسن هذه الحالة المحزنة كثيراً ما دام الشعب المصري شعباً غير صناعي ، وتظل الثروة العقارية الزراعية — وهي حجر الزاوية في ثروتنا القومية — لا تنمو بنسبة نمو عدد السكان ، فإن هذه النسبة كانت في القرن الماضي ٥ : ٤٥ ٪

ولعل هذه الحالة تعطي صورة واضحة لما عليه الشعب المصري من فقر تجري به الأمثال

والفقر بوجه عام هو نقص الكفاية الضرورية من الطعام والملبس والمسكن وما إلى ذلك من حاجات معيشية لا يمكن أن تستقيم الحياة بدونها : أي الهبوط عن الحد الأدنى لهذه الضرورات . وكلما أمعن الشعب في الحضارة ارتفع مستوى المعيشة فيه ، وزادت تلك المطالب والضرورات الحيوية . ومعنى ذلك أن الفقر — كل شيء معلوم بالتجربة والبديهة — حداً يجب ألا يجاوزه حتى لا تجني الدولة على نفسها ، وتتفكك عرى شعبها . فالفقر غير المألوف إذن هو مظهر من مظاهر سوء التنظيم الاجتماعي . والتنظيم الاجتماعي من شأن الدولة وحدها . فهي التي تكفل سريان نواميس العمران ، وتضمن تنسيق نشاط الأفراد بحيث لا يعتدي نشاط أحدهم أو رزقه على نشاط الآخر أو رزقه . ويمكن أن نشبّه مهمة الدولة في هذا الصدد بمهمة « البوليس الاجتماعي » ! ! وتقصير الدولة في تأدية هذه المهمة جريمة لا تغتفر ؛ جريمة خالدة لا ينساها الجيل الحاضر ولا الأجيال القادمة التي تترك لها تركة مثقلة بأكثر من نصيبها من عبء العمران والحضارة !

وسوء التنظيم الاجتماعي الذي يتمخض عنه الفقر له صور متعددة ؛ فللفقر أسباب علمية أدلى بها علماء الاجتماع على مرّ العصور

فإلى ما قبل القرن التاسع عشر أيام كانت الأمم تعتمد في معاشها على الزراعة وحدها جهر « مالتوس » بنظريته المشهورة في السكان ، منذراً بقرب وقوع مجاعة عالمية ، لأن زيادة السكان أسرع من زيادة الثروة الزراعية . أي أن الأرض سوف لا تكفي غلتها جميع سكانها

وقد فقدت هذه النظرية قيمتها فى القرن التاسع عشر عند ما تقدمت الصناعة ، وتغلب الإنسان على كثير من عقبات الطبيعة مما أدى إلى استنباط موارد جمة للرزق

على أن الفقر ظل مع ذلك طابع الحياة الاجتماعية الرئيسى فى معظم الأمم — ولو إلى حد ما — مما أدى إلى ثورات فكرية لا نهاية لها . وقد وضع له علماء الاجتماع نوعين رئيسيين من الأسباب :

أولاً : الأسباب الشخصية :

أى الأسباب التى تتعلق بشخص بعينه ، وسواء أكان فى مكنته التغلب عليها أم لم يكن ، وهى :

« المرض ، الشيخوخة ، الترمل ، الحداثة ، الطيش وضعف العقلية ، قلة الحيلة ، الكسل ، الإسراف ، الجهل ، البطالة ، موت العائل ... الخ »

وقيل : إن هذه الأسباب تعادل ٣٠٪ من جملة أسباب الفقر

ثانياً : الأسباب الخارجية :

أى الأسباب العامة التى تخرج عن طوق الشخص وإرادته المحدودة ، وهى :

« زيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الثروة الرئيسية فى البلاد ، البطالة العامة بسبب زيادة الإنتاج على الاستهلاك ، عدم استغلال الموارد الطبيعية ، انحطاط المستوى الفكرى للشعب ، تدهور المستوى الصحى ، فساد الأخلاق الشعبية ، الاستهتار العام ، عدم تنظيم وسائل الإحسان ، اختلال توازن الملكية الزراعية العقارية . اتساع هوة التفاوت بين الثروات .

* * *

ولعله يبدو من ذلك كله للأستاذ الكبير الدكتور زكى مبارك أن « الفقر المصرى » علة اجتماعية لا فردية ولا أخلاقية فطرية فى الشعب المصرى ، كما أراد حضرته أن يصورها

وفى مقال قادم سنتناول إن شاء الله علاقة الفقر بالجهل والمرض والانحلال الخلقى العام

محمد عبد الرحيم غنيم
بوزارة الشئون الاجتماعية

أغنيـــة روسيـة (*)

للأستاذ على محمود طه

لا نجمَ ، لا مصباحْ يلمعُ فى السهلِ
قد نامتْ الأرواحْ مقرورةَ الظـــلّ
مطمورةَ الأشـــباحْ فى مهـــدِها الثلجى
إلا شـــعاعاً لاحْ يختـــق فى وهجِ

الحارسُ السهرانْ قد فتّح البُرجا
سيُنشـدُ النيّرانْ أغنيـــة الثلجا
واللهبُ السكرانْ يرقصُ فى نارِهْ
والنـــغمُ الفرحانْ يلهـــو بقيثارِهْ

أطلقتَ إنشـــادى يا من تغنّينى
قيثارُك الشـــادى حُـــلو الأرانينِ
يدعو لميعـــــادي الليلَ والأحـــلامْ
يا حارسَ الوادى قد باحت الأنغامْ

. . . . . .

إنّ الفتى المِراحْ قد أغلقَ البابا
واللهبُ الوضّاحْ من خلفِهِ غابا
لا نجمَ ، لا مصباحْ يلمعُ من بُعدِ
لاصوتَ ، لاأشباحْ إنى هنا وحدى

يا أملَ العُمـــرِ
يا حُـــلمَ العذراء
يا توأم الفجـــرِ
يا ابن الصبا الوضّاءْ
يا مَلكَ الحُبّ
إنى لكَ الليـــلهْ
فاطبع على قلبى
أو شفتى قبـــلهْ

على محمود طه

(*) من كتاب « أرواح شاردة » يصدر بعد أيام